

لماذا تتعثر الدبلوماسية الاقتصادية في تونس؟

التناحر السياسي يعطل آليات استقطاب الاستثمارات ودعم الاقتصاد



تخيم تساؤلات داخل الأوساط الاقتصادية في تونس حول مكان ضعف الدبلوماسية الاقتصادية وتعثرها في تحقيق أهدافها في دفع النمو ما يسلط الضوء على دور التناحر السياسي في إضعاف التحركات والمفاوضات والمبادرات الهادفة إلى جذب الاستثمارات.

سناء عدوني
صحافية تونسية



فعليه، هي استغلال لكل ما يتحبه الدبلوماسية التقليدية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية خدمة لاقتصاد البلاد، من حيث البحث عن أسواق جديدة للمنتج التونسي واستقطاب وجلب رجال الأعمال والمؤسسات الأجنبية للاستثمار في تونس، وكذلك الترويج للوجهة السياحية التونسية بكل أنواعها وترغبتها.

ويتولى المسؤولون في الشأن العام القيام بالتحركات والمفاوضات مع الشركات والشخصيات والمؤسسات الاقتصادية لتحسين التعاون الدولي والأمن الغذائي واستقطاب المشاريع وإنعاش النمو.

وتابع أرام بلحاج أن "الدبلوماسية الاقتصادية موجودة في تونس لكنها ضعيفة بسبب المناخ السياسي والتجاذبات وعدم التناغم بين الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان) ما يعطل هذه الاستراتيجية".

ويتسم المناخ السياسي في تونس بالتناحر حيث تشهد الساحة حرب صلاحيات بين السلطة التشريعية والتنفيذية التي تختلف في ما بينها حيث يريد كل طرف الاستحواذ على الدبلوماسية الاقتصادية مما يعطل العمل الدبلوماسي في الاقتصاد.

وفي هذا الإطار أشار الباحث الاقتصادي بلحاج إلى أنه "لا توجد خطة معينة للدبلوماسية الاقتصادية في تونس وهناك خلط بين وزارة الخارجية ووزارة التنمية والاستثمار ما يستوجب ضرورة إيجاد هيكل واحد وموحد للاهتمام بهذا الملف".

ولفت إلى أن "بطء الإصلاحات يعطل أيضا عمل الدبلوماسية الاقتصادية"، مشددا على "ضرورة الحد من التجاذبات السياسية والتركيز على نقاط القوة في تونس بما يساهم في الإنعاش والنمو وجذب الاستثمارات ودعم العلاقات التجارية القديمة وإقامة علاقات جديدة".

الصراع الحقيقي هو صراع البرامج المادقة

مكلفة بالدبلوماسية الاقتصادية صلب وزارة الخارجية لتكريس البعد الاقتصادي في العمل الدبلوماسي، غير أن الخلط في الوظائف حسب مراقبين يمثل إشكالا لهذه الآلية. ويمكن الخلط في أن الدبلوماسية من بين أهم صلاحيات رئيس الجمهورية، الذي يشرف على وزارة الخارجية، كما تختص وزارات اقتصادية أخرى كوزارة التنمية والاستثمار ووزارة المالية في المفاوضات صلاحيات بين السلط فضلا على جولات رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي في عواصم عربية وأجنبية مما أثار جدلا واسعا ومواجهة مع رئيس الدولة الذي عبر أنه المسؤول عن ملف الدبلوماسية باكملها في عديد المناسبات.

هذه الآلية، فمثلا تسبب تراجع ميزانية الديوان الوطني للسياحة في عرقلة الترويج للوجهة التونسية بالخارج، حيث اضطر الديوان إلى غلق عدد من مكاتبه في الخارج.

ولفت تريمش إلى أن "تم التخلي عن الخط التجاري تونس-روسيا بفعل عدم دفع منحة الدولة للشركة التونسية للملاحة في ظل هذه الأزمة الاقتصادية، والتخفيض من حجم الإطارات التمثيلية للدولة في الخارج، ما ساهم في إضعاف مهمة الترويج للبلاد، فضلا عن العجز عن اختراق أسواق جديدة كالسياحة والمبادلات التجارية مع نفس الشركات التقليدية". وحاولت تونس تحسين الدبلوماسية الاقتصادية من خلال إحداث كتابة الدولة

يوليو من العام الماضي على انضمام البلد لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية.

وقال الباحث الاقتصادي فهد تريمش في حوار خاص مع "العرب" إن "الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها تونس، تفسر ضعف الدبلوماسية الاقتصادية حيث نجد خلافا بين رئيس الجمهورية الذي يترأس الدبلوماسية وتمثيلاتها بالخارج، ورئيس الحكومة الذي تتبعه بقية الأجهزة الإدارية، مما يبعث رسالة سلبية عن عدم الاستقرار وغياب الرؤية التي لا تشجع المستثمرين الأجانب على اختيار تونس لاستثمار أصولهم". وأشار إلى أن "أزمة المالية العامة تضعف الدبلوماسية الاقتصادية حيث لم يتم وضع إمكانيات جديدة لتحقيق أهداف

وبين الخبير أن "على تونس العمل على دعم علاقاتها التقليدية مع شريكها الأول الاتحاد الأوروبي، لاسيما بعد المغيرات التي فرضتها جائحة كورونا واستغلال توجه الدول الأوروبية نحو دعم مشاركتها في سلاسل القيمة في شمال أفريقيا مما يمثل فرصة مهمة لتونس". وشدد بلحاج على "ضرورة الانفتاح على أفريقيا خاصة مع تزايد زخم منطقة التبادل التجاري الحر وتنمية التعاون خاصة مع دول الجوار وبلدان المغرب الكبير مع مصر التي تمثل اقتصادات متكاملة ومجالات كبيرة للتعاون الأمر الذي يتطلب تفعيلها قويا للدبلوماسية الاقتصادية لإنعاش النمو". وكان البرلمان التونسي قد صادق في

قناة السويس تتلقى عرضا جديدا تعويضا عن تعطيل الملاحة

كيسن طلب التاجيل لإتاحة مزيد من الوقت للتفاوض، بحسب أحد المحامين الذين يمثلونها. وقال نادي الحماية والتعويض البريطاني، أحد المؤمنين على السفينة، إنه يجري "مفاوضات جادة ومثمرة" مع هيئة القناة، مبدئا "الأمل في نتيجة إيجابية لهذه المفاوضات في المستقبل القريب".

المفاوضات مستمرة لدفع تعويضات لتعطيل تكاليف جهود تحرير السفينة وفائق الإيرادات

وكانت مصر فرضت الحجز التحفظي على السفينة الجانحة إلى حين سداد التعويضات المقررة عليها، وذلك بناء على طلب تقدمت به هيئة قناة السويس إلى المحكمة. وبموجب القرار منعت المحكمة حينها الشركة المشغلة من التصرف في السفينة بأي طريقة، وتظل في منطقة البحيرات تحت سلطة هيئة قناة السويس إلى حين سداد المستحقات. وكانت هيئة قناة السويس قد تقدمت بطلب للمحكمة لتوقيع الحجز التحفظي على السفينة إلى حين سداد التعويض الذي يمثل جملة المبالغ المقدره للهيئة لدى الشركة المشغلة للسفينة.

الإسماعيلية (مصر) - قال محام يمثل هيئة قناة السويس إن مالكي السفينة العملاقة التي سدت قناة السويس في مارس الماضي تقدموا بعرض تعويض جديد في النزاع الدائر مع الهيئة. والسفينة إيفر غيفن محتجزة في القناة منذ إعادة تعويضها في 29 مارس الماضي بينما يواصل الجانبان محادثات التعويض. وكانت السفينة جثت لتسد المجرى الملاحي للقناة ستة أيام مما منع مرور المئات من السفن وأثر سلبا على حركة التجارة العالمية. وطلبت هيئة قناة السويس في بادئ الأمر 916 مليون دولار تعويضا لتعطيل تكاليف جهود تحرير السفينة وفائق الإيرادات، ثم خفضت المبلغ إلى 550 مليون دولار.

وتعترض شركة شوي كيسن اليابانية المالكة للسفينة والشركات المؤمنة عليها على احتجازها بموجب قرار من محكمة مصرية وعلى مبلغ التعويض المطلوب. وقال خالد أبو بكر محامي هيئة القناة في جلسة للمحكمة بالإسماعيلية إن المفاوضات استمرت بين الجانبين حتى يوم السبت. وأضاف دون الخوض في التفاصيل أن الشركة تقدمت بعرض جديد. وكان رئيس مجلس إدارة الهيئة أعلن في وقت سابق أن الشركة عرضت دفع 150 مليون دولار. وكان من المقرر أن تصدر المحكمة قرارها الأحد لكن الفريق القانوني لشوي

السودان يطلق حملة لتنظيم الأسواق للسيطرة على انفلات الأسعار

ومتشابهة، ضمن أزمة الحكم، منذ أن عزلت قيادة الجيش عمر البشير من الرئاسة في 11 أبريل 2019، تحت وطأة احتجاجات شعبية بدأت أواخر 2018، تنديدا بتدري الأوضاع الاقتصادية. ويعاني السودان من أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه في الأسواق الموازية إلى أرقام قياسية مقابل الجنيه. ووضعت الحكومة الانتقالية السودانية برنامجا محليا للإصلاحات يهدف إلى استقرار الاقتصاد، وإزالة التشوهات، وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الحوكمة، يحقق في النهاية الحصول على تاشيرة تخفيف عبء الديون.



قدرة شرائية في تدهور

وفي فبراير الماضي، عومت الحكومة جزئيا العملة المحلية ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار لأكثر من 375 جنيها من 55 جنيها السعر الرسمي قبل التعويم، في مسعى لجسر الفجوة بين السعر الرسمي وأسعار السوق الموازية. وتبع التعويم زيادة سعر الدولار الجمركي الذي يبيعه البنك المركزي للتجار بغرض استيراد السلع في مارس الماضي، من 15 جنيها للدولار إلى 28 جنيها، الأمر الذي أشعل شرارة موجة جديدة من التضخم. وتعويم العملة، إضافة إلى رفع الدعم عن السلع، مطالبان أساسيان لصندوق النقد الدولي، لدعم برنامج إصلاح اقتصادي تنفذه الحكومة السودانية. ويشهد السودان تطورات متسارعة

أطلقت الحكومة السودانية حملة لتنظيم الأسواق للسيطرة على انفلات الأسعار بعد وصول التضخم إلى مستويات قياسية حيث تستهدف الحملة ملاحقة المحتكرين والمضاربين للتحكم في سعر صرف الجنيه المتهاوي.

وسبق وأكد وزير التجارة أنه من حق الدولة تحديد الأسعار التاشيرية بموجب قانون حماية المستهلك، مشيرا إلى وجود فنيين ومختصين بالوزارة لتحديد الأسعار، إلى جانب متابعة السلع المحلية ومعرفة تكلفة إنتاجها جميعها، وتحديد الأرباح ما بين 5 إلى 15 في المئة، فيما يتم تحديد السعر النهائي. ويستمر معدل التضخم في الارتفاع في السودان حيث زاد بمقدار 15.65 نقطة مئوية إلى 378.79 في المئة في مايو الماضي، من 363.14 في المئة في أبريل الماضي.

وتجد الحكومة الانتقالية السودانية نفسها في موقف محرج من أجل المضي قدما في برنامج الإصلاح الاقتصادي المنفق عليه مع صندوق النقد الدولي وكبار المانحين الدوليين بسبب المؤشرات السلبية التي ما انفكت تدخل إلى المنطقة الحمراء. وتزايدت الضغوط على الحكومة من أجل الإسراع في انتهاج سياسات اقتصادية جديدة للحد من تراجع قيمة العملة المحلية ومحاصرة التضخم وتحقيق معدلات نمو مستقرة. وتستهدف الحكومة السودانية في موازنة 2021 معدل تضخم محدود 95 في المئة وتحقيق نسبة نمو 1.7 في المئة بنهاية العام الجاري، لكن بالنظر إلى الوضع الحالي فإنه من المستبعد أن تحقق ذلك الهدف.

الخرطوم - أعلنت الحكومة السودانية إطلاق حملة وطنية لتنظيم الأسواق خلال شهر يوليو المقبل لمواجهة المضاربة والاحتكار الذين تسببا في تضخم الأسعار.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية أن الحملة ستكون بإشراف وزير التجارة والتموين علي جدو آدم الذي أطلق شارة عمل اللجان الفنية لمتابعة هذه القضية.

حسن بن عوف
تستهدف محاربة الغلاء وجشع التجار وحماية المستهلك



وقال حسن بن عوف الناطق الرسمي باسم الوزارة في تصريحات صحافية للوكالة السودانية إنه "تم تشكيل لجنة الرقابة من الأجهزة الأمنية والمباحث والدعم السريع إلى جانب وزارة العدل بالعاصمة ولجان التوعية والإعلام ولجان التكاليف".

وأضاف أن "مسألة مراقبة وضبط الأسعار بالأسواق ستنتقل أيضا لمختلف المحافظات"، مؤكدا أن "الحملة لمحاربة الغلاء وجشع التجار والسماسة والوساطة من خلال تفعيل قانون حماية المستهلك لجعل الأسعار في حدود المعقول".